السفير جريدة السفير ©2013
www.assafir.com

سياسة
تاريخ العدد 21/01/2013 العدد 12386

مبادرة «الدفاع عن السلم الأهلي والتغيير الديموقراطي »: نحو تشكيل قوة سياسية للخروج من المستنقع الطائفي

علي دربج

لم تكن الصور العديدة التي تروي قصة الحرب الأهلية اللبنانية، وقد علقت داخل إحدى قاعات قصر الأونيسكو، مجرد لوحات الغاية منها العرض فقط. كانت دعوة واضحة من واضعيها إلى استذكار الآلام التي عايشها اللبنانيون وما زالوا يدفعون ثمنها حتى اليوم، على أمل أن يكون استنهاض الذاكرة سبباً كافياً لعدم تكرارها.

والخوف من الانزلاق في أتون حرب أهلية جديدة شكلت دافعاً لنخبة من الشخصيات الفكرية والسياسة والاجتماعية والثقافية للاجتماع في ضيافة «السفير» لشهرين طويلين، حتى ولدت

«المبادرة الوطنية للدفاع عن السلم الأهلي والتغيير الديموقراطي». كان الشعار الأوحد الذي خرج به المجتمعون هو التصدي لهذه الأخطار واستنهاض المواطنين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم دفاعاً عن السلم الأهلي، وحفاظاً على الاستقرار ورفضاً لكل أشكال العنف الدموي الذي يهدد وجودهم.
تضمنت بنود «المبادرة» التشديد على ضرورة «وضع قانون انتخابي وفقاً لمندرجات الدستور، أي من خلال المجلسين واعتماد النسبية وإنشاء «الهيئة الوطنية من أصحاب الرأي النزيه لمعالجة الطائفية».
ودعت الى «الإقرار الشامل بالحاجة الى سياسة دفاعية وطنية ضد الأخطار الإسرائيلية، تكون بمثابة خط لشراكة جميع اللبنانيين في هذا الاختيار والمهمة، في إطار مؤسسات الدولة وما تراه مناسباً لجعل سلاح المقاومة جزءاً من تلك الخطة على طريق التكامل بينها وبين الجيش.«
وأكدت «رفضها لثقافة الإلغاء والعنف الذي يمارس بين اللبنانيين»، محذرة من «ظواهر التسلح والعمل المسلح في الحياة السياسية».
وأدانت المبادرة «الاغتيال السياسي»، داعية إلى «إنشاء لجنة مصالح وطنية تتعقب كل أعمال العنف والاغتيال والمجازر والإخفاء القسري والاختطاف وحجز الحرية، إضافة إلى وضع خطة شاملة لمعالجة هذا الملف حاضراً ومستقبلاً، وذيوله والمسؤوليات عنه.«
وشددت الورقة السياسية للمؤتمر على ان الفريق الحاكم وضع البلاد أمام مشاريع هجينة وملتبسة، وفرض على اللبنانيين خيارات ابعد ما تكون عن مطامحهم، مشددة على ضرورة عقد مؤتمر وطني لتشكيل قوة سياسية شعبية قادرة على بناء موقفها النقيض للمشهد الطائفي الانحداري. كما رأت أن المؤتمر سيكون نقطة انطلاق لعمل مثابر واسع وشامل لكي تتشكل في البلاد قوة سياسية شعبية قادرة على إسماع صوتها وبناء موقفها النقيض لهذا المشهد الانتحاري إذ تمادى المتمادون في تجاهل وإنكار الحاجة إلى أصلاح حقيقي ينقذ البلاد من الانفجار والتفكك».
وشددت الورقة على رفضها «التدخل في الأزمة السورية تحريضاً ومساهمة في أعمال العنف أو في إثارة وتعميق الخلاف بين اللبنانيين حول هذا الملف أو بينهم وبين الشعب السوري»، معربة عن» تضامنها ودعمها لمطالبه وحقوقه». كما أهابت بالجميع «الاستجابة للعدالة القضائية وعدم استثمارها سياسياً ووجوب إحاطتها بالقواعد والمعايير السلمية»، مشددة على ضرورة تطبيق الدستور تطبيقاً شاملاً».

سلمان

بالأمس انتقل المشاركون في إطلاق هذه «المبادرة» من قاعات («السفير») الى قصر الأونيسكو وعقدوا مؤتمرهم الأول، وأعلنوا فيه عن الورقة التأسيسية لمبادرتهم، بحضور وزراء سابقين وإعلاميين وشخصيات.
البداية كلمة ترحيبية للفنانة كارمن لبّس، التي تولت تقديم المشاركين، بعدها نبه رئيس تحرير «السفير» طلال سلمان الى «أننا مهددون بالغرق في المستنقع اللبناني عبر الجدل حول الديموقراطية الطوائفية الملائمة لهذا الكيان المهدد بنظامه الفريد.«
وأشار إلى أن «حوار الطرشان الجاري حول قانون الانتخاب، يهدف الى إثبات أن اللبنانيين شعوب شتى، بحسب طوائفهم وأنه لا يجوز الخلط بين أصوات الطوائف والمذاهب والأعراق وإلا كنا كمن يغتال الديموقراطية».
أضاف: من هنا تتبدى الانتخابات، أي انتخابات وكل انتخابات، وكأنها مؤامرة على وحدة الشعب، وسلامة الدولة بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية جميعاً.
ودعا سلمان الى «مواجهة الكارثة قبل ان تقتحمنا وتدمرنا، ونحن ما نزال نتناقش حول طوائف الملائكة ومذاهبها، وحول قانون الانتخابات والنسب الطائفية فيه التي تكفل تحويل لبنان الى جهنم مفتوحة لكل الرعايا فيه».
ورأى أن «الزلزال السوري المدمر يثقل على هذا الوطن الصغير ويتهدد وحدته، ليس في أمنه فحسب نتيجة احتراق «قلب العروبة النابض» بنيران الحرب الأهلية»، موضحاً أنه» من حولنا مع سوريا وعند حدودها الشرقية الجنوبية يتم إشعال حرائق الفتنة، مذهبية قبلية وشبه عنصرية، بينما يحضر المسرح لاغتيال ثورة الميدان في مصر بحرب دينية يقودها الإسلاميون إخواناً

وسلفيين».
ولفت سلمان الانتباه إلى أن «النظام الطوائفي في لبنان، الذي كان سبّة وداء خطيراً يتهدد أهله بالعدوى، قد تحول الى ما يشبه التجربة الرائدة والنموذج الناجح لما يراد أن تصير إليه أحوال المشرق العربي التي تم تقسيم الأكثرية الوطنية ـ القومية فيه الى طوائف ومذاهب، فإذا الجميع أقليات تحتاج الى حماية وإلى ضمانة لا يملكها إلا الأجنبي ولا يحميها إلا الإسرائيلي».
وأشار الى «أنها لحظة حاسمة في تاريخ هذا الوطن الصغير المهدد الآن بالاحتراق وبأيدي أبنائه، وإن ظل الشرف معقوداً للطبقة السياسية الحاكمة والمتحكمة بدخل البلاد وأرزاق العباد بوصفها صاحبة القرار في شؤونهم جميعاً، من لقمة الخبز الى الوظيفة العامة الى مصادر الثروات الى الصفقات التي ترافق الحديث عن أسباب الحياة، وصولاً الى احتمال الإفادة من الغاز المخبأ في بحرنا والذي باشر العدو الإسرائيلي في استثماره فعلاً بينما أقطابنا يتعاركون بطوائفهم على حصصهم في» هيئة الإشراف» ولا ينتبهون الى ان عنصر الوقت حاسم في هذا المجال».

حلواني
ثم ألقت المناضلة من أجل حقوق ضحايا الإخفاء القسري وداد حلواني كلمة باسم الضحايا، أشارت فيها إلى ان قضيتهم باتت هرمة وطاعنة في السن، وهي قضية «منسية من قبل أهل السياسة الذين يوظفون هذه القضية وفقاً لمصالحهم»، مؤكدة «أن لبنان مليء بالمقابر الجماعية». ودعت أهل المبادرة إلى اختيار ماذا يريدون أن يفعلوا في هذه القضية لتكون المبادرة إسماً على مسمّى، مؤكدة أن هذه القضية ليست قضية فرد أو طائفة، وأنه لا يجوز أن تنتهي مع موت الأمهات والزوجات. وأشارت إلى ضرورة «السعي الجاد للإقرار بوجود مقابر جماعية إذا كان السلم الأهلي المنشود قادراً على الارتكاز فوق أرض مفخخة بالجثث.»
كما طالبت بالاهتمام بأرشيف قضية المخفيين قسراً «الذي باتت أوراقه تتغير حسب عمر كل ورقة»، مشددة على ضرورة «الحفاظ عليه حتى لا تموت القضية». وقالت: «حاول الأهالي بكل الوسائل ليظهروا حقهم ويعيدوا أبناءهم ولفت أنظار الناس إلى قضيتهم ومأساتهم وليقولوا: إذا لم نعالج جرائم الأمس ستعاد غداً وبعده. والأهالي الذين تظاهروا وصرخوا وماتوا وتعذبوا كتبوا في النهاية مشروع قانون لحل قضيتهم، وهو مشروع يحارَب على المستوى الرسمي وعلى أكثر من جبهة».

غريب
أما رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي حنا غريب، فدعا إلى توحيد كل المبادرات لما فيه مصلحة لبنان. وتحدث عن دور القطاع التربوي والتعليمي الذي دفع الثمن الأكبر في الحرب وقدم الشهداء اساتذة وطلاباً «لكنه أبى أن يغلق أبوابه طوال أيام الحرب»، داعياً إلى نبذ الفتنة كما نبذها التعليم، وإلى التوحد كما توحد الأساتذة رغم محاولات تقسيمهم، وإلى قيام حركة نقابية واعية». كما طالب اليسار والقوى الديموقراطية والمستقلة الحريصة على البلد، بأن تطرح قيام مشروع متكامل للتغيير الديموقراطي وبناء السلم الأهلي على أسس صحيحة.

الخليل
ودعت الفنانة أميمة الخليل الشباب اللبناني إلى وعي مخاطر الحرب و«سؤال المجرب» وتفادي محاولة تجربة الحرب بأنفسهم لأنها مدمرة. وإذ رأت أن الدول هي التي تقوم بالحروب وليس الشعوب، اعتبرت أن للفن موقعه المتقدم في المقاومة وثقافة الشعوب ويجب أن يلعب دوره في وقف الحروب.

الأسعد
ورأى الناشط في المجتمع المدني روني الأسعد، أن أسباب الحرب ما زالت قائمة، وأن

المطالب التي كان المجتمع يطالب بها لا زالت قائمة إلى اليوم ولم يتحقق منها شيء «فلا الإصلاح تحقق ولا المؤسسات باتت أفضل، ولا يحصل تبادل ديموقراطي سليم للسلطة، ولا وُضع قانون انتخابي عادل، ومنطق الموالاة والمعارضة قائم على منطق الجدل والبرامج، وكلما طالبنا بالإصلاح قالوا ليس الوقت ملائماً، أو أننا في مرحلة صعبة، وبالتالي الأمن هو الأولوية...الخ».
وأشار الى أنه «ليس هناك أمن لأنه ليس هناك إصلاح حقيقي»، وأعرب عن تخوفه من عودة الحرب، داعياً إلى استئصال أسبابها.

الصلح
واعتبر المفكر رغيد الصلح أنه «إذا أردنا المحافظة على السلم الأهلي في بلادنا ومن أجل أن نلعب دوراً فاعلاً على هذا الصعيد، لا بد أن نعي العوامل التي تضعف هذا السلم»، معتبراً أن المرور الآمن إلى مرحلة ترسيخ الديموقراطية يتطلب تحول الأكثرية الصامتة إلى أكثرية ناطقة، وأن يتحول العمل ضد الحرب إلى مشروع هادف وتعبوي يومي وليس إلى مبادرات موسمية تستيقظ في لحظات الخطر الشديد، وأن يتركز نشاط العاملين على وقف الحرب على تنمية المؤسسات الديموقراطية.

فرنجية
كما ألقى الناشط سايد فرنجية كلمة تناول فيها أموراً تنظيمية تتعلق بالمبادرة والعمل على تحقيق أهدافها.

لبّس
وختاماً تلت لبُس نداء المبادرة ودعت فيه الى ان «نكون مع السلم الأهلي ضد العنف سلاحاً وتحريضاً.ومع الحرية والمساواة». وأشارت إلى أنه «لا سلم مع تفشي السلاح والتطرف والعصبية والتكفير، والرهان على الخارج الدموي، واستدراج الأزمة السورية الى لبنان.«
وأضافت: «لنكن مع الدولة الديموقراطية المدنية، بديلاً عن دولة العصبيات الطائفية والمذهبية. مع سيادة لبنان وعدالة القضاء. وضد الفساد والمحسوبية والزبائنية. مع لبنان وطناً للحرية والإبداع والعمل والسياسة».